

Distr.: General
25 July 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

الدورة الثانية

جنيف، ١-٣ تموز/يوليه ٢٠١٤

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة عن دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-09584 131014 151014



* 1 4 0 9 5 8 4 *

المحتويات

الصفحة

٣ موجز الرئيس	أولاً -
٣ البيانات الافتتاحية	ألف -
٤ قواعد تيسير التجارة كعامل لتمكين التجارة: خيارات ومتطلبات	باء -
١٣ المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٣ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٣ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٣ نتائج الدورة	جيم -
١٤ اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٥ الحضور	المرفق

مقدمة

١- عُقدت الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، وفقاً للأحكام التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية السادسة والخمسين المعقودة يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

٢- أبرز نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، أن الأونكتاد كان، منذ إنشائه في عام ١٩٦٤، مؤيداً قوياً لتيسير التجارة، وقد ظل يعمل على قضايا تيسير التجارة والكفاءة التجارية طيلة سنوات عديدة. وأكد أن الأونكتاد نظر في إدراج تيسير التجارة في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية باعتبار ذلك فرصة للبلدان النامية كي تستثمر في الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة، مستفيدة في الآن ذاته من الالتزامات الدولية بتوفير المزيد من المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ هذه الإصلاحات.

٣- ولاحظ نائب الأمين العام أن معظم الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة تتطلب استثماراً أولياً في الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكنه شدد على أن الأدلة التحريية تشير إلى أن هذه الإصلاحات يمكنها تحقيق مكاسب اقتصادية من حيث زيادة التجارة والدخل الحقيقي. وأشار إلى أن انخفاض أحجام التبادل التجاري والإجراءات المرهقة تزيد تكلفة التعامل التجاري، وأن ارتفاع التكاليف التجارية يجعل من الصعب توليد المزيد من التجارة، لكن سياسات تيسير التجارة تشكل مجموعة مهمة من الأدوات التي تتيح الخروج من هذه الحلقة المفرغة المحتملة. واحتتم نائب الأمين العام ملاحظاته بالإشارة إلى أن الأونكتاد على أهبة الاستعداد لدعم الدول في إجراء الإصلاحات اللازمة الرامية إلى تيسير التجارة، وإلى أن مداولات اجتماع الخبراء من شأنها أن تساعد على تحسين فهم الخيارات والمتطلبات المتعلقة بهذه الإصلاحات.

٤- وذكرت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية بأن برنامج الأونكتاد الخاص بتيسير التجارة وعمل فريق الخبراء العامل المعني بالكفاءة التجارية قد أديا إلى اعتماد إعلان كولومبوس الوزاري بشأن كفاءة التجارة، في عام ١٩٩٤، أي قبل ٢٠ عاماً بالضبط. وقد أدى هذا دوراً حاسماً في إدراج موضوع تيسير التجارة لاحقاً في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية أثناء مؤتمرها الوزاري الأول الذي عُقد في سنغافورة

في عام ١٩٩٦. وسلطت المديرية الضوء على أكبر برنامج للمساعدة التقنية في الأونكتاد، وهو النظام الآلي للبيانات الجمركية، ومجموعته الواسعة من التدابير العملية لتيسير التجارة. وهذا النظام، المنفذ في ١٠٠ بلد تقريباً، ساعد الإدارات الجمركية على امتثال جميع المعايير الدولية ذات الصلة والوفاء بالكثير من الالتزامات الإقليمية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتيسير التجارة.

٥- ووجهت المديرية الانتباه إلى أهمية تيسير التجارة بالنسبة إلى التجارة والجمارك، فعرضت بالتفصيل الآثار الإيجابية المترتبة بصورة مباشرة على الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة بالنسبة إلى التنمية، وهذه الآثار هي التالية: المساعدة على نقل القطاع غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ وتعزيز المؤسسات والتعاون بين المؤسسات؛ وخدمة الإدارة السليمة والشفافية؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ودعم التكامل الإقليمي وتحسين وصول البلدان غير الساحلية إلى الموانئ البحرية؛ وتشجيع النهوض بفرص العمل الجيدة والكفاءة المهنية؛ ومساعدة الكيانات العامة على الحد من النفقات، وفي الآن ذاته، تعزيز تحصيل الإيرادات.

٦- واختتمت المديرية كلمتها بالإشارة إلى المجالات الرئيسية الثلاثة التي يركز عليها الأونكتاد حالياً في دعمه لتيسير التجارة، استجابة للطلبات الواردة من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ويتمثل المجال الأول في إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة وتشغيل هذه اللجان بصورة مستدامة، تمشياً مع الفرع الثالث من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وفي المجال الثاني، وفر الأونكتاد تدريباً ومساعدة على بناء القدرات بشأن مسائل تقنية محددة تتعلق بتيسير التجارة. أما في المجال الثالث، فقد قدم الأونكتاد الدعم من أجل تحليل الثغرات التي تعترض الاتفاق ووضع مقترحات مشاريع بخصوص التدابير التي تحتاج فيها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى مساعدة تقنية. وأكدت المديرية أن الأونكتاد يعول على التعاون مع خبراء تيسير التجارة في ما يقدمه من مساعدة تقنية وما يجريه من بحوث، وأن عمل هذه المنظمة في المستقبل سيستفيد بلا شك من مناقشات اجتماع الخبراء وما سيجري فيه من تبادل للتجارب.

باء- قواعد تيسير التجارة كعامل لتمكين التجارة: خيارات ومتطلبات

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- عرض تمهيدي: قواعد منظمة التجارة العالمية والحقائق الميدانية

٧- كان من بين المحاورين في الجلسة غير الرسمية الأولى رئيس اللجنة التحضيرية المعنية بتيسير التجارة والتابعة لمنظمة التجارة العالمية وممثل لأمانة الكومنولث.

٨- وقدم أحد المحاورين معلومات محدثة عن آخر التطورات فيما يتعلق باتفاق تيسير التجارة. وقال إن البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تعكف حالياً على إجراء استعراض قانوني للاتفاق، وإعداد بروتوكول تعديل بهدف إدراج الاتفاق في المرفق ١-ألف

من اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتتلقى ما يرسله الأعضاء من إخطارات متعلقة بالتزامات الفئة ألف، أي الأحكام التي حددتها البلدان النامية أو أقل البلدان نمواً بغرض تنفيذها حال بدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة. وسلط رئيس اجتماع الخبراء المتعدد السنوات والمخاورون الضوء على ما استجد في الفرع الثاني من اتفاق تيسير التجارة، إذ بات يخول البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تحدد بنفسها أحكام الاتفاق وفقاً لفئات ستحدد الأطر الزمنية النهائية للتنفيذ.

٩- وعرض محاور آخر دور تيسير التجارة في التحول الاقتصادي وأهمية اتفاق تيسير التجارة في دعم تيسير التجارة عموماً. وأكد في هذا الصدد أهمية التعاون وتضافر الجهود على الصعيد الإقليمي، وساق أمثلة محددة على مشاريع كبرى في مجال البنية الأساسية داخل منطقة الجماعة الكاريبية من شأنها تعزيز تنمية المنطقة بأسرها.

١٠- وتقاسم عدة مندوبين تجارهم الوطنية. وشملت المواضيع المطروحة أهمية إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة والصعوبات التي تعترض إنشاءها، وإعداد تحاليل الثغرات وتحديثها، وتنفيذ إصلاحات جمركية محددة، وتجارب تيسير التجارة بالتعاون مع الشركاء في التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف. وسلم بعض المندوبين وممثل منظمة حكومية دولية بقيمة التجارب الإيجابية بالنسبة إلى التجار والقطاع العام ومقدمي الخدمات الداعمة للتجارة، بدعم من الأونكتاد وشركاء آخرين من المرفق دال^(١)، في حين سلط الضوء على الحاجة إلى المزيد من المساعدة. وفي هذا السياق، ناقش أحد المخاورين الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمة التجارة العالمية مستقبلاً في تنسيق هذه المساعدة وإمكانية توفير التمويل الاحتياطي بواسطة منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن من المزمع تقديم المزيد من الإيضاحات في هذا الصدد إبان اجتماعات منظمة التجارة العالمية المقبلة.

١١- ونوقشت أيضاً مسؤولية التحقق مما إذا كان أحد البلدان النامية قد بات قادراً بالفعل على التنفيذ بعد حصوله على المساعدة التقنية والمالية. وأشار المندوبون إلى أن الإعلان الذاتي من جانب البلدان النامية، وتشكيل فريق من الخبراء في إطار منظمة التجارة العالمية، وآلية تسوية المنازعات خيارات ستؤدي أدواراً مختلفة لكنها متساوية الأهمية في هذه العملية.

١٢- ورأى بعض المندوبين أن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بحاجة إلى تطمين بشأن المساعدة التقنية والمالية المنتظرة من أجل تنفيذ تدابير تيسير التجارة. ومن دون هذه الالتزامات، يُحتمل أن ينخفض مستوى تصديق البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على الاتفاق وإرسالها الإخطارات إلى منظمة التجارة العالمية. ورداً على ذلك، عرض المخاورون بالتفصيل مستوى الدعم المقرر تقديمه من مختلف الجهات المانحة والمنظمات الدولية.

(١) المرفق دال من القرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بشأن برنامج عمل الدوحة، وهو يحدد المنظمات الدولية المعنية المراد دعوتها إلى تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، ومنظمة الجمارك العالمية، والبنك الدولي.

١٣- وأعرب عدة مندوبين عن تقديرهم للدعم الذي تلقوه من الأونكتاد، وعن رغبتهم في مواصلة الحصول على دعمه في هذا المجال. وأعرب مندوبون من بلدان تشغل النظام الآلي للبيانات الجمركية عن تقديرهم لهذا النظام.

٢- تكاليف وفوائد الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة وتأثيرها في التنمية

١٤- أبرز ممثل لأمانة الأونكتاد في مقدمة الجلسة غير الرسمية الثانية الأثر الإيجابي المترتب على تيسير التجارة في المجالات الرئيسية الثلاثة التالية: تجارة السلع، ولا سيما السلع المصنعة، وعمليات الإنتاج المعولمة؛ وتحصيل الإيرادات الجمركية والرقابة الفعالة؛ والتنمية البشرية والمؤسسية من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من الإصلاحات المحددة الرامية إلى تيسير التجارة. وفي حين تشمل تكاليف تنفيذ تدابير تيسير التجارة الاستثمار الأولي وتكاليف الصيانة والتكليف الهيكلي، فإن فوائد تيسير التجارة في الأمد الطويل تفوق هذه التكاليف. وكان من بين المحاورين ممثل معهد Aliança Procomex، وهو نتاج شراكة بين القطاعين العام والخاص في البرازيل، وكبير الموظفين التنفيذيين في مجلس شركات الشحن في جنوب أفريقيا، والمدير العام لرابطة البريد السريع العالمية، وزميل باحث في معهد بنغلاديش للتجارة الخارجية.

١٥- وافتتح حلقة النقاش عرض قدمه أحد المحاورين وسلط الضوء على أهمية موثوقية الإجراءات التجارية الدولية بالنسبة إلى المستوردين والمصدرين، ذلك أن ارتفاع مستوى تقلب الآجال الزمنية للعمليات يتسبب في انخفاض الموثوقية وفي تكاليف مستترة تكون على حساب قدرة البلد التنافسية. وأشار المحاور إلى أن السلطات ورابطات الأعمال التجارية قد أقرت بأن تحسين العمليات الحدودية لا يكون إلا نتاج تعاون مستدام بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن التعاون مع البلدان المجاورة وداخل المناطق. وقد أدى بناء الثقة وإشراك الجميع دوراً مهماً في نجاح مبادرة تيسير التجارة، بينما شكلت مشاركة القطاع الخاص النشطة عاملاً آخر من عوامل النجاح.

١٦- وعرضت محاضرة أخرى بالتفصيل مساهمات مجلس شركات الشحن في جنوب أفريقيا في تنسيق وتمثيل مصالح تلك الشركات في سياق الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة في المنطقة. وعلى الرغم من أن تنفيذ تدابير تيسير التجارة يحمل القطاع الخاص تكاليف ترتبط بالموظفين والبنية الأساسية والعمليات والمعدات والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن الفوائد الكبيرة التي تجتهد الحكومة وشركات الشحن ومقدمو الخدمات والاقتصاد الوطني والإقليمي قد عوضت إلى حد كبير عن هذه التكاليف. والأثر الاجتماعي جدير بالذكر أيضاً، ذلك أن تدابير تيسير التجارة تزيد إمكانية التنبؤ بالإجراءات الجمركية، فتحدّ بذلك من الفساد. وختتمت المحاضرة عرضها بالتشديد على أن القطاع الخاص ينبغي من ثم أن يشارك في تنفيذ تدابير تيسير التجارة لا من خلال منصات التعاون فحسب وإنما أيضاً بتمويل تلك التدابير.

١٧- وقدّم محاور آخر قاعدة بيانات للقدرات الجمركية متاحة في الموقع الشبكي لرابطة البريد السريع، وترمي إلى المساعدة على تحديد الفوارق بين الالتزامات النابعة من اتفاق تيسير التجارة والحالات العملية، كما يراها ناقلو البريد السريع، في البلدان المشمولة بقاعدة البيانات وعددها ١٣٩ بلداً. وتتيح قاعدة البيانات كذلك عقد مقارنات بين البلدان وداخل المناطق.

١٨- وتقاسم محاور ومندوبان تجارهم الوطنية في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة وتحقيق وفورات في التكاليف في المدى الطويل. وفي الواقع العملي، ذهب العديد من الإصلاحات أبعد من متطلبات تدابير اتفاق تيسير التجارة، في حين شملت التحديات، في الكثير من الأحيان، عدم توافر البنية الأساسية الملائمة والإرادة السياسية والأطر القانونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعبئة الموارد.

١٩- وناقش الخبراء عدداً من الجوانب ذات الصلة، بما في ذلك أهمية الإرادة السياسية في دفع عجلة الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة، وعدم التيقن الحالي من تمويل البلدان التي تحتاج إلى المساعدة لتنفيذ مبادراتها المتعلقة بالتيسير، وأهمية التكاليف المتصلة بتيسير التجارة، كتكاليف النقل.

٢٠- وأكد أحد المندوبين أن عدداً كبيراً من التدابير لم ينفذ بسبب ضعف تحديث الإدارات وذكر على وجه الخصوص أن البلدان تحتاج إلى توفير إطار قانوني مناسب، وإلى إذكاء الوعي، ووضع استراتيجية وطنية، وبناء الهياكل الأساسية.

٢١- وأبرز مندوب آخر أن على البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، أن تتحلّى بالجدية عند إخطار منظمة التجارة العالمية بفئات الالتزامات، لما كان باستطاعة أي عضو من أعضاء المنظمة اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات في حال عدم الامتثال.

٢٢- واقترح ممثل إحدى هيئات الأمم المتحدة استخدام الأدوات المتاحة بهدف خفض التكاليف، كالتوصيات، والمبادئ التوجيهية، ودليل تنفيذ تدابير تيسير التجارة المتاح على الموقع الشبكي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

٣- المفاوضات والاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتيسير التجارة: ضمان الاتساق

٢٣- استهلّت مداولات الجلسة غير الرسمية الثالثة بالإشارة إلى أنه يوجد، إلى جانب اتفاق تيسير التجارة، عدد من الصكوك القانونية الأخرى على الصعيد المتعدد الأطراف يتضمن درجات متفاوتة من عناصر تيسير التجارة، مثل المعايير والتوصيات التي يديرها مركز الأمم المتحدة المعني بتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، واتفاقات أخرى للأمم المتحدة بشأن النقل والمرور العابر واتفاقيات شتى تشرف عليها المنظمة البحرية الدولية واللجان الإقليمية. ومن بين الصكوك القانونية الأخرى التي تتضمن تدابير لتيسير التجارة الاتفاقية الدولية المنقحة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، وإطار معايير منظمة الجمارك

العالمية (SAFE)، واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. وكان من بين المحاورين الممثل الدائم للسويد لدى منظمة التجارة العالمية، وممثل لمصرف التنمية الأفريقي، وكبير مديري شركة BK Khare، في مومباي، بالهند.

٢٤- وأشار أحد المحاورين إلى أن التحديد الذاتي في إطار اتفاق تيسير التجارة يثبت في البلدان روح المسؤولية والمرونة كتي تقبل على اعتماد التدابير التي يمكنها أن تلتزم بتنفيذها. ويتيح التحديد الذاتي أيضاً للبلدان تقييم الأثر الزمنية اللازمة لامتنال أحكام الاتفاق عن طريق إدخال الإصلاحات اللازمة، وهو يشكل صلة واضحة بين القيود التي تحد من قدراتها وتقديم المساعدة التقنية في بناء هذه القدرات. ويمكن عن طريق التحديد الذاتي تحقيق التماثل وتعبئة الموارد وتوزيع الموارد الوطنية وتحسين توجيه المعونة تلبيةً للاحتياجات الخاصة المتعلقة بتنفيذ تدابير تيسير التجارة. ويشجع الاتفاق البلدان على تطبيق فئات مختلفة من الإخطارات بما يتيح على نحو استباقي تقييم حالة امتثالها أحكام الاتفاق. وشدد المحاور على أن ذلك سيكون مفيداً، لا سيما في حالة الأحكام المتعلقة بالفئة جيم، للجهود الرامية إلى الملاءمة بين الاحتياجات والمساعدة المقدمة من الجهات المانحة، ولوضع خطط ومشاريع التنفيذ، وإقامة علاقات التعاون.

٢٥- وسيكون التنسيق أساسياً لربط الجهات المانحة بالبلدان الملتزمة للمساعدة. وبالنظر إلى وجود احتمال ازدواج ناتج عن توجيه البلدان طلب التمويل ذاته إلى منظمات مختلفة، فسيكون للشفافية دور رئيسي في التخفيف من حدة هذا الازدواج. وأوصى المشاركون بتوجيه هذه العملية عن طريق المنظمات الدولية، لا سيما المنظمات المضافة إلى تلك المدرجة في المرفق دال^(٢). وأشار المحاور إلى أن الاتساق يتحقق أيضاً بتجنب التركيز حصراً على اتفاق تيسير التجارة، بل النظر إليه في سياق الصكوك القانونية القائمة بالفعل من أجل فهم كيفية اندماج الاتفاق في هذا السياق الأوسع. وفيما يتعلق بتوجيه الإخطار عن طريق الجماعات الإقليمية، فقد يكون لكل بلد من البلدان الأعضاء في جماعة ما منطلق مختلف، لكن من المهم أن تقاوم البلدان النزعة إلى إيجاد القاسم المشترك الأدنى في تحديد المتغيرات التي يمكن أن تشكل إخطاراً، لأن ذلك من شأنه أن يقوض الشراكة الهشة بالفعل بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة. وثمة نهج أفضل يتمثل في النظر أولاً في المجالات التي يمكن فيها معالجة تدابير الفئة جيم على الصعيد الإقليمي.

٢٦- وحث المحاور بالإشارة إلى عراقية تجربة الأونكتاد الإيجابية في مجال تيسير التجارة. وأعلن أن السويد سوف تقدم تمويلاً إضافياً عن طريق الأونكتاد من أجل تحديد البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في امتثال اتفاق تيسير التجارة، وذلك كسبيل إلى تشجيع الأونكتاد على الاستمرار في المساهمة بنشاط الأونكتاد في تنفيذ تدابير تيسير التجارة.

(٢) تشمل هذه المجموعة مركز التجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بالإضافة إلى المنظمات المدرجة في المرفق الأصلي دال.

٢٧- ولاحظ محاور آخر أن مصرف التنمية الأفريقي، على غرار العديد من المصارف الإنمائية الأخرى، يدرك أهمية الدور الذي يضطلع به في دعم الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة والنقل في جميع أنحاء منطقته، وخاصة بالنظر إلى أثر الإصلاحات الإيجابية في تعزيز كفاءة التجارة (داخل المنطقة) وفي إدماج أفريقيا في النظم التجارية الإقليمية والدولية. ويركز المصرف على معالجة الجوانب غير المادية للبنية الأساسية الإقليمية الخاصة بالنقل وهي الجوانب المتصلة بحرية المرور العابر والتخليص الجمركي للبضائع.

٢٨- وفي عام ٢٠١٣، أقر مصرف التنمية الأفريقي عمليات تتعلق بالبنية الأساسية تفوق قيمتها ٣ مليارات من دولارات الولايات المتحدة، وقد خصص أكثر من نصفها لمشاريع البنية الأساسية في جميع أنحاء أفريقيا. وكان المصرف أيضاً ممولاً رئيسياً لممرات النقل الإقليمية التي يعتبرها ذات أهمية رئيسية لتيسير التكامل والتجارة الإقليميين.

٢٩- وسيشكل تيسير التجارة والنقل عنصراً جامعاً مهماً في استراتيجية مصرف التنمية الأفريقي الخاصة بالتكامل الإقليمي على مدى الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣. وتعد أنشطة المصرف في هذا المجال من عناصر البنية الأساسية غير المادية وهي مكمل حاسم للأهمية للاستثمارات في البنى الأساسية المادية. وأشار المحاور، في ختام عرضه، إلى أن إطار المصرف المنقح لتيسير التجارة والنقل أتاح نهجاً لتعميم أولويات التجارة والنقل والربط بينها ضمن عمليات المصرف الإقليمية والقطرية.

٣٠- وفي المناقشة التي تلت، لاحظ أحد المندوبين أن من المهم، في وضع برنامج نافذة موحدة، الانتباه منذ البداية إلى العناصر الثلاثة التالية: الترابط وإمكانية التشغيل المتبادل، وهما يكتسيان أهمية حاسمة إذا كانت النافذة الموحدة في بلد ما ستبادل معلومات مع بلدان متاجرة أخرى للحفاظ على التعاون في المستقبل؛ وإشراك جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد في بناء النافذة الموحدة الصحيحة؛ والتزام الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة الإمداد بأكملها.

٣١- وأوضح المحاورون أن اتفاق تيسير التجارة سيؤدي دوراً مكتملاً في تعزيز الاتساق في اتفاقات التجارة الحرة، وسيكون من المهم التعاون على نحو وثيق مع البلدان المجاورة توخيماً للفعالية في إنجاز الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة وإحراز تقدم في هذا المجال. وذكّر المحاورون بأن الاتفاق أبرم بعد مفاوضات طويلة، أخذت فيها بعين الاعتبار مصالح البلدان المنضمة إلى اتفاقات متنوعة للتجارة الحرة.

٤- تنفيذ تدابير تيسير التجارة: الأدوات والإطار المؤسسي

٣٢- استهل ممثل لأمانة الأونكتاد الجلسة غير الرسمية الرابعة، فشدّد على أن تنفيذ التدابير المتصلة باتفاق تيسير التجارة يمكن أن يسهم في زيادة سرعة ونجاعة الإجراءات التي تضطلع بها الجمارك والسلطات الحدودية الأخرى فيما يتصل بالاستيراد والتصدير وعمليات المرور العابر. وسيتحقق تيسير التجارة من خلال التبسيط والمواءمة والتوحيد القياسي وزيادة الشفافية.

وقد توقع الاتفاق ضرورة مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تنفيذ الإجراءات عن طريق توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات. وكان من بين المشاركين في حلقة النقاش الممثل الدائم لغواتيمالا لدى منظمة التجارة العالمية، والمدير التنفيذي للإطار المتكامل المعزز، وممثل للبنك الدولي.

٣٣- وسلط أحد المحاورين الضوء على التقدم المحرز بالفعل في تنفيذ تدابير تيسير التجارة خلال التفاوض على اتفاق تيسير التجارة. وقال إن المفاوضات كانت صعبة في البداية، لأن الكثير من البلدان النامية كان ينظر إلى التدابير على أنها مفيدة للبلدان المتقدمة وحدها. وقد تغير هذا التصور تدريجياً في أثناء المفاوضات، إذ فهم أن الهدف من مبادرة تيسير التجارة هو تسهيل التجارة الدولية، ومن ثم تخفيض تكاليف التجارة بوجه عام. وتمثل أحد العناصر الحاسمة في تأييد الاتفاق في إدراج أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، كان من الضروري خلال المفاوضات توفير تقييمات لاحتياجات تيسير التجارة في مختلف الحالات الوطنية. وشدد المحاور في هذا الصدد على أن الخطط الوطنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة التي أعدت بمساعدة الأونكتاد شكلت عنصراً قيماً. وعقب إبرام الاتفاق، شرعت البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في مناقشة تفاصيل التنفيذ وأثره على تجارة فرادى البلدان. وفي هذا السياق، سيشكل التقييم الذاتي للحالات الوطنية عنصراً حاسماً في تصنيف الالتزامات على الصعيد الوطني. ويقضي الاتفاق بإنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة، وسيكون حسن اشتغال هذه اللجان عاملاً حاسماً لنجاح التنفيذ الوطني وتنفيذ الاتفاق إجمالاً.

٣٤- وأشار محاور آخر إلى العملية القطرية المتعلقة بالإطار المتكامل المعزز، وقال إن الأساس لأي عمل إداري يكمن في إعداد دراسة تشخيصية للتكامل التجاري تساعد في تحديد القيود وفي بناء مصفوفة عمل خاصة بكل بلد، يُستند إليها في وضع مشاريع ملموسة. وقد دعم الإطار تطورات تيسير التجارة في عدد من البلدان بما فيها البلدان التالية: كمبوديا، حيث نُفذت برامج إصلاح الجمارك وقُدِّم الدعم لتنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية؛ وغامبيا، حيث قُدِّم الدعم من أجل إنشاء محطة شحن جوي والتدريب على إجراءات تيسير التجارة؛ وملديف، حيث قُدِّمَت مساعدة في بناء القدرات الجمركية. ويجري في رواندا تنفيذ مشروع لتقديم الدعم بهدف إنشاء مراكز حدودية ذات نافذة موحدة.

٣٥- وأشار المحاور إلى أن الإطار يمكن أن يقدم الدعم لتنفيذ اتفاق تيسير التجارة على مستويين؛ ويشمل الدعم على المستوى الأول العمل التحليلي والمساعدة في استعراض اللوائح بينما يشمل على المستوى الثاني المعدات الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريع التنفيذ. ويمكن للإطار أيضاً تقديم الدعم لدراسات الجدوى وتقييمات الاحتياجات والمساعدة في إنشاء اللجان الوطنية لتيسير التجارة. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، أظهرت التجربة أن اللجان التوجيهية الوطنية المعنية بالإطار واللجان الوطنية لتيسير التجارة كثيراً ما تكون متداخلة، من حيث إنها تتألف من العناصر الفاعلة نفسها أو تضطلع بتنسيقها الوزارات نفسها.

وقد واجه الإطار عدداً من الصعوبات في تنفيذ تدابير تيسير التجارة، بما في ذلك التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي، إضافة إلى نقص الإرادة السياسية لتنفيذ المشاريع واستكمالها، وتوفير موارد إضافية لسد الثغرات المحددة، وهي عملية تحتاج إلى تفاعل كل الجهات المعنية، بما فيها الجهات المانحة والقطاع الخاص.

٣٦- وقدمت محاورة أخرى عرضاً عاماً لكيفية تأثير التكاليف في تجارة البلدان وموصليتها. وفي هذا الصدد، تقوم لوجستيات التجارة على عناصر تكاليف رئيسية ثلاثة، هي تكاليف الشحن وتكاليف الإدارة والتكاليف التبعية مثل تكاليف التخزين والجرد. وترتبط هذه الأخيرة ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على التنبؤ بسلاسل الإمداد؛ فإذا انخفضت إمكانية التنبؤ بالسلسلة ازدادت احتياجات الجرد والتخزين وازدادت التكاليف التبعية. وإمكانية التنبؤ بسلسلة الإمداد عامل مهم في ترتيب البلدان في مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي. وقد خلصت دراسات البنك الدولي إلى أن إمكانية التنبؤ والموثوقية أهم من تكاليف الشحن الحقيقية لما كانت الخدمات اللوجستية تؤثر في إنتاجية الشركات. وتؤدي التعريفات الجمركية دوراً ضئيلاً في هذا الصدد، في حين تؤدي تدابير تيسير التجارة دوراً حاسماً في تخطيط اللوجستيات التجارية للشركات. وأشارت المحاورة، في ختام عرضها، إلى أن المنظمات المضافة إلى تلك المدرجة في المرفق دال تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون في تقديم المساعدة إلى البلدان عن طريق الموقع الشبكي الجديد لتنسيق اتفاق تيسير التجارة (<http://www.TFACoordination.org>).

٣٧- وفي المناقشة التي تلت ذلك، سلط أحد المندوبين الضوء على برامج المساعدة التي تقدمها منظمة الجمارك العالمية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق تيسير التجارة، وبخاصة برنامج Mercator المستهل مؤخرًا. وهذا البرنامج مبادرة استراتيجية لدعم تنفيذ الاتفاق، وهو يهدف إلى مساعدة الحكومات في شتى بلدان العالم على تنفيذ الاتفاق بسرعة وعلى نحو متناسق، باستخدام الوسائل والأدوات الأساسية لمنظمة الجمارك العالمية.

٣٨- وتقاسم بعض المندوبين التجارب الوطنية المتعلقة بخطوات مختلفة في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة. وتشمل التحديات المتواترة التي ذكرها المندوبون ضرورة التعاون بين المؤسسات، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير الشاملة مثل برامج النافذة الموحدة.

٥- الطريق إلى الأمام

٣٩- كان من بين المحاورين في الجلسة غير الرسمية الأخيرة ممثل لأمانة الأونكتاد، ونائب الرئيس - المقرر لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، وممثل لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٤٠- وأشار المحاورون إلى النقاط الجوهرية في مناقشات الجلسات السابقة، وبحسب دور العمل الجاري في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمختلف الروابط بين اتفاق تيسير التجارة وجولة مفاوضات الدوحة وتوفير المساعدة التقنية والمالية.

٤١- وفيما يتعلق بالخطوات العملية التالية صوب تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، أبرز المحاورون الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تضطلع به اللجان الوطنية لتيسير التجارة في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة. وهذه اللجان، وهي موضع التزام بموجب الفرع الثالث من الاتفاق ولا يمكن تصنيفها ضمن الفئة بـ أو جيم بل يجب أن تكون موجودة عند دخول الاتفاق حيز النفاذ، سيكون لها دور مهم في تنفيذ العديد من تدابير لتيسير التجارة، لا سيما التدابير التي تتطلب تعاوناً بين الوكالات.

٤٢- وبالنظر إلى الفوائد المسلم بها المترتبة على تيسير التجارة، أكد المحاورون من جديد أهمية الدور الذي يؤديه الأونكتاد منذ أمد طويل في دعم البلدان الأعضاء في هذا المضمار. وناشدوا الأونكتاد مواصلة وتوسيع المساعدة المقدمة في سياق دعم الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة في السنوات المقبلة، بما في ذلك تنفيذ اتفاق تيسير التجارة حيثما اقتضى الأمر. ودعوا أيضاً الجهات المانحة إلى دعم الأونكتاد في هذه الجهود. وسيكون من الأهمية بمكان في هذه المرحلة من تنفيذ الاتفاق تقديم الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في إنشاء وتعزيز اللجان الوطنية لتيسير التجارة، وتوفير التدريب وبناء القدرات، وتحديث واستكمال الخطط الوطنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة، بما يشمل إعداد مقترحات مشاريع لتدابير الفئة جيم. وأشار المحاورون إلى أن الكثير من التحديات والحلول المتصلة بتيسير التجارة تكتسي بعداً إقليمياً. وفي كثير من الأحيان، لا بد أن يجري التنسيق والتعاون بين البلدان النامية المجاورة والشركاء في التنمية على صعيد إقليمي.

٤٣- وفي حين أن العديد من الإصلاحات غير المادية الرامية إلى تيسير التجارة قد لا تكون بالضرورة باهظة التكلفة، أشار المحاورون إلى أن هذه الإصلاحات غالباً ما ترتبط من الناحية العملية بإصلاحات أوسع نطاقاً واستثمارات في البنية الأساسية المادية وتكنولوجيا المعلومات، وهي إصلاحات غالباً ما تستدعي موارد مالية أكبر واستثمارات أطول أجلاً ويتعين أن تدرج في خطط التنمية الوطنية وتستمد أموالها من الميزانيات الوطنية.

٤٤- وسلّم بفوائد الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة. ومع ذلك، ينبع أحد بواعث القلق المستمرة لدى بعض المندوبين من البلدان النامية وممثل لمنظمة حكومية دولية من إمكانية تأخر المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ تدابير الفئة جيم، وقد شددوا مرة أخرى على الحاجة إلى تطمين بشأن حصولهم على المساعدة التقنية والمالية المطلوبة. ورغم أن البلدان لن تكون ملزمة بتنفيذ التدابير دون مساعدة، أكد المحاورون أن المصلحة الفضلى للبلدان تقتضي تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة، وأن أحد التحديات الرئيسية في تطبيق الفرع الثاني من اتفاق تيسير التجارة في الواقع العملي يكمن في تفادي هذه الحالة منذ البداية. ورأى المحاورون وأحد المندوبين أيضاً أن من المهم المضي قدماً في مجالات أخرى من مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى جانب الاتفاق.

٤٥ - وأعرب أحد المحاورين وأحد المندوبين عن القلق لأن الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق تيسير التجارة يمنح المزيد من الوقت للإخطار بتدابير تيسير التجارة وتنفيذها، في حين أن البلد قد يرغب فعلاً، في الواقع العملي، في تنفيذ التدابير في وقت سابق والحصول على المساعدة التقنية والمالية وفقاً لذلك.

٤٦ - وأشار المحاورون إلى أن ازدياد أهمية مسألة تيسير التجارة وبروزها السياسي أدى إلى ظهور أنشطة إضافية لدى شركاء التنمية الوطنيين والإقليميين والمتعددي الأطراف، ما أتاح توفير الدعم التقني والمالي للإصلاحات الرامية إلى تيسير التجارة. وولدت هذه الأنشطة حاجة إلى زيادة التنسيق بين الشركاء في التنمية، وذلك مثلاً من خلال الشراكة العالمية لتيسير النقل والتجارة، التي يعد الأونكتاد من الشركاء المؤسسين فيها.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٧ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، السيد إيدي يوسوب (إندونيسيا) رئيساً له، والسيد توماس فوهغروب (ألمانيا) نائباً للرئيس - مقررًا.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٨ - أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/4). وفيما يلي جدول الأعمال:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - قواعد تيسير التجارة كعامل لتمكين التجارة: خيارات ومتطلبات
- ٤ - اعتماد تقرير الاجتماع

جيم - نتائج الدورة

٤٩ - اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

دال - اعتماد تقرير الاجتماع
(البند ٤ من جدول الأعمال)

- ٥٠ - أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، لنائب الرئيس - المقرر بأن يتولى، تحت إشراف الرئيس، إعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

الحضور^(٣)

١ - حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الصين	إثيوبيا
طاجيكستان	أذربيجان
العراق	الأردن
عمان	إسبانيا
غانا	أفغانستان
غواتيمالا	إكوادور
غينيا	ألمانيا
فرنسا	إندونيسيا
الفلبين	أنغولا
فيت نام	إيران (جمهورية - الإسلامية)
قيرغيزستان	باراغواي
كازاخستان	البرازيل
الكاميرون	بربادوس
كندا	بنما
كوت ديفوار	بنن
كولومبيا	بوتان
ليبيا	بور كينا فاسو
ليسوتو	بوروندي
مدغشقر	تركيا
المغرب	ترينيداد وتوباغو
المكسيك	توغو
المملكة العربية السعودية	جمهورية أفريقيا الوسطى
موريشيوس	الجمهورية الدومينيكية
نيبال	جمهورية الكونغو الديمقراطية
النيجر	جيبوتي
نيجيريا	سري لانكا
الهند	السنغال
الولايات المتحدة الأمريكية	السودان
	السويد

(٣) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين انظر الوثيقة:

.TD/B/C.I/MEM.7/INF.2

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلةً في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
مصرف التنمية الأفريقي
الاتحاد الأفريقي
أمانة الكومنولث
مجلس التعاون الجمركي
اللجنة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
منظمة دول شرق الكاريبي
منظمة التعاون الإسلامي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي
اتحاد مجالس الشحن الأفريقية
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلةً في الدورة:
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثلةً في الدورة:
المنظمة البحرية الدولية
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلةً في الدورة:

الفئة العامة

- جمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية
رابطة المهندسين العالمية
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
الاتحاد الدولي للنقل البري